كلام الشارح وان كان له توجيه صارف عن هذا المتبادر
كما سنعرضه لا يقال الخ لما ورد كلام القائل بان النسبة
بين الطرفين بحسب الوجود لزم منه ان يكون النسبة بينهما
بحسب الحمل ثم لما كان لقائل ان يقول كيف يكون النسبة
بينهما بحسب الحمل مع ان المراد من الفعل المذكور في تعريف
الحمد هو الفعل الواحد وصرف الجميع افعال متعددة لتعدد
متعلقه لان وحدة الفعل مع تعدد المتعلق مما يستحيل أشار
الى السؤال بقوله لا يقال الخ ثم أجاب بقوله لانا نقول
وتقريره ان تعدد المتعلق في الواقع كما في المثال الذي
أورده لاينافي وصفه بالوحدة وفي زيادة قوله وصفه اشارة
الى الوحدة الاعتبارية اى لاينافي التعدد في المتعلق في
الواقع اعتبار الوحدة في الفعل باعتبار الوحدة في المتعلق
أيضا لكن لما كان الكلام في وحدة الفعل كان منشأ السؤال
كون الفعل واحدا مع تعدد متعلقه واقتصر على اعتبار الوحدة
فيه فقط مع عدم منافاة تعدد المتعلق في الواقع وان كان
اعتبار وحدته متفرعا على اعتبار وحدة المتعلق ثم لما كان
عدم تنافي تعدد المتعلق في الواقع ووصف الفعل بالوحدة مما
يمنع لانه مجرد دعوى بلا دليل وقولهم صدر الخ تنقل الكلام
اليه ايضا حققه بزيادة توضيح فقال وتحقيقه الخ يعني
ان الوحدة على قسمين وحدة حقيقية ووحدة اعتبارية وتعدد
المتعلق ينافي الاول دون الثاني ووحدة صرف الجميع من
القبيل الثاني والمراد من الفعل المذكور في تعريف الحمد العرفي
الفعل الواحد بالمعنى العام اى الواحد مطلقا سواء كان بالوحدة
الحقيقية او الاعتبارية ثم اعلم ان الوحدة وهو خلاف الكثرة
تعرض للاشياء على وجوه مختلفة وانحاء شتى باعتبار الجنس

اى لم يبين اعتبار وحدة المتعلق بل بين
عدم منافاة تعدد الواقع لاعتبار وحدة الفعل
لان سوق الكلام يقتضي ذلك اذ الوحدة
منشأ السؤال منه رحمه

بل ربما يعد مستحيلا لان المتبادر منه الوحدة
بالوحدة الحقيقية منه رحمه

ومن توهم ان كلامه جوابان الاول على
ان الوحدة محمولة على النوعية وهو جدلي
والثاني على انها محمولة على الشخصية
الاعتبارية وهو تحقيق وبهذا قال وتحقيقه
فقد شهى سهوا اظهر من ان يخفى منه رحمه

لانه لا مساعدة له في عبارة الكتاب
منه رحمه

وباعتبار

وليس مراده الفرق بين الفعل ومتعلقه بانه يجوز ان يعتبر في الفعل وحدة مع عدم اعتبارها في المتعلق حتى يرد ما يقال
من انه ان اراد انه يجوز اعتبار وحدة الفعل مع اعتبار تعدد المتعلق فهو ايضا مستحيل اذ الفعل نسبة بين
الفاعل والمفعول ومع اعتبار تعدد واحد من المنتسبين لا يمكن وحدة النسبة وان اراد مع اعتبار وحدته ايضا
فلا وجه للفرق بينهما بالوحدة والتعدد انتهى وعلى ما قررنا السؤال والجواب ظهر اندفاع ذلك فافهم منه رحمه

وباعتبار النوع وباعتبار الشخص وباعتبار عدم الانقسام الى
الاجزاء وهذه كلها وحدة حقيقية لانها بحسب الواقع لا باعتبار
وجهة الوحدة في هذه الوحدات الاربع داخلة في الواحد
وقد يخص الوحدة الحقيقية بالوحدة من جميع الوجوه تخصيصا
للعام بالكامل من أقسامه كتخصيص الوجود بالخارجي ثم قد
يكون الوحدة باعتبار العقل وهو ان يلاحظ الكثرة لجهة وحدة
لضبطها ومثل هذه الجهة لا يكون داخلة في الواحد بتلك الوحدة
والا يلزم ان يكون وحدته حقيقية وهذه الجهة ربما يكون
موجودة في الخارج وربما لم تكن موجودة فيه واما وحدة
هذه الجهة في نفسها فحقيقية فالجهة نفسها واحدة حقيقية
داخلة فيها جهة وحدتها هكذا يجب ان نفهم معنى الوحدة
الاعتبارية هذا ولك ان تقول الصرف فعل واحد بالنوع
لانه ليس عبارة عن الافعال المختلفة الصادرة عن الموارد
الثلاثة أعني الطالعة وأمثالها اذ هي افعال مترتبة على الصرف
وهو في الجميع واحد بالنوع وعلى هذا الوجه وحدة الفعل على
الوحدة النوعية يصح الكلام بلا تكلف الا انه لم يلتفت اليه الشريف
لان المتبادر من قوله فعل ينبئ الخ اذا أريد منه الوحدة
هو الوحدة الشخصية لا النوعية كما لا يخفى وايضا الظاهر
ان المراد من الصرف بينها هو الافعال المختلفة بالنوع المرتبة
عليه وأيضا يلزم منه ان لا يكون الفعل المذكور في تعريف
الحمد على اعتباره ثناء وثلاث حمد الا انه ح يكون افعالا
مختلفة فلا يصح التعريف الا باعتبار الوحدة أعم من الوحدة
النوعية الحقيقية والاعتبارية فحينئذ فالحمل على الوحدة
الشخصية أولى لان المتبادر على انه لا ينبو كلام الشريف عن
الحمل على الوحدة النوعية كل النبوة هذا اذا حمل التنكير

ومن اعترض عليه بانه ان دخل
جهة الوحدة في الواحد لم يكن موجودا
وان لم يدخل لم يكن واحدا لم يفهم معنى
الوحدة الاعتبارية منه رحمه

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)